المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر
بين الواقع و النظرية

د: منصور مرقومة
جامعة مستغانم
(الجزائر)

الملخص :

تدعونا الظاهرة الديمقراطية الحديثة إلى التأمل في التقاء السياسي في طبيعته الحديثة مع النظم التقليدية، والبحث في راهنية وتجدد ما هو تقليدي واستمرار ما هو تاريخي، خاصة في المجتمعات العربية المحلية، التي تعيش حالة من الانتقال والتغير فيها كثير من التناقضات والمواجهات بين ما هو تقليدي كلاسيكي (موروث)، وما هو حديث عصري (مكتسب)، تطغى عليه تبعية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، حيث تعيش هذه المجتمعات المحلية "حالة عدم استقرار ونزوع دائم، أي في حالة صيرورة وتكوّن وجهاد".

سنحاول في هذه الورقة تحديد مفهوم المجتمع المدني وكذا واقع الثقافة السياسية المحلية في المجتمع الجزائري، والوقوف على مدى مشاركة أفراد المجتمع وممارستهم للعملية السياسية، و ما هي المعطيات والمحددات الأساسية التي يستغلونها في ذلك، وطبيعة العلاقات التي تجمعهم سواء كانت ناتجة عن تفاهم وتعاون ومؤازرة، أو كانت عبارة عن صراعات حزبية وقبلية أو قرابية، ودورها في تحديد العلاقات الاجتماعية والسياسية. فمن المعلوم أن المجتمع يتكون من أفراد ينتمون إلى فئات اجتماعية مختلفة، إما عن طريق الانتساب(التنظيم المهني، النقابة، رابطة الرفاق القدامى، الحزب السياسي، النادي الفني، الفريق الرياضي، الخ.)، أو عن طريق وضعية الفرد التلقائية داخل الجماعة التي ينتمي إليها(العائلة، [القبيلة]، الوطن، الطبقة الاجتماعية، الخ.). ويلعب الفرد في هذا الانتماء أو ذاك، دورا اجتماعيا معيّنا، تبعا للمهام الموكلة إليه، كما أنه يتكيف مع أنماط السلوك التي تعتبرها الجماعة ذات قيمة وأهمية، إنها قضية الالتزام بالجماعة.

تمهيد:

تدعونا الظاهرة الديمقراطية الحديثة إلى التأمل في التقاء السياسي في طبيعته الحديثة مع النظم التقليدية، والبحث في راهنية وتجدد ما هو تقليدي واستمرار ما هو تاريخي، خاصة في المجتمعات العربية المحلية، التي تعيش حالة من الانتقال والتغير فيها كثير من التناقضات والمواجهات بين ما هو تقليدي كلاسيكي (موروث)، وما هو حديث عصري (مكتسب)، تطغى عليه تبعية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، حيث تعيش هذه المجتمعات المحلية "حالة عدم استقرار ونزوع دائم، أي في حالة صيرورة وتكوّن وجهاد"[1].

سنحاول في هذه الورقة تحديد مفهوم المجتمع المدني وكذا واقع الثقافة السياسية المحلية في المجتمع الجزائري، والوقوف على مدى مشاركة أفراد المجتمع وممارستهم للعملية السياسية، و ما هي المعطيات والمحددات الأساسية التي يستغلونها في ذلك، وطبيعة العلاقات التي تجمعهم سواء كانت ناتجة عن تفاهم وتعاون ومؤازرة، أو كانت عبارة عن صراعات حزبية وقبلية أو قرابية، ودورها في تحديد العلاقات الاجتماعية والسياسية. فمن المعلوم أن المجتمع يتكون من أفراد ينتمون إلى فئات اجتماعية مختلفة، إما عن طريق الانتساب(التنظيم المهني، النقابة، رابطة الرفاق القدامى، الحزب السياسي، النادي الفني، الفريق الرياضي، الخ.)، أو عن طريق وضعية الفرد التلقائية داخل الجماعة التي ينتمي إليها(العائلة، [القبيلة]، الوطن، الطبقة الاجتماعية، الخ.). ويلعب الفرد في هذا الانتماء أو ذاك، دورا اجتماعيا معيّنا، تبعا للمهام الموكلة إليه، كما أنه يتكيف مع أنماط السلوك التي تعتبرها الجماعة ذات قيمة وأهمية، إنها قضية الالتزام بالجماعة[2].

أ. الثقافة السياسية

1. المصطلح والمفهوم

يعد مفهوم الثقافة السياسية من المفاهيم التي ظهرت حديثا في علم السياسة، وكان ذلك على يد العالم الأمريكي غابرييل إلموند (G. Almond) عام 1956م، حيث يحيل هذا المفهوم على أنماط محددة من التوجهات التي تضبط التفاعلات التي يتضمنها النظام الاجتماعي، فهي بمثابة التنظيم غير المقنن للتفاعلات السياسية، و تعتبر بذلك جزء من الثقافة العامة للمجتمع، تشبه في ذلك إلى حد كبير الثقافة الاجتماعية رغم اتسامها بنوع من الاستقلالية. وكما أن القيم الاجتماعية تنتقل عن طريق التنشئة الاجتماعية، فإن الثقافة والقيم السياسية تنتقل عن طريق التنشئة السياسية[3]، وذلك من خلال بث هذه القيم لدى الأفراد. وتصبح الثقافة السياسية وبكل اختصار: "منظومة القيم والأفكار والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة في المجتمع".[4]

وتتميز الثقافة السياسية على المستوى المحلي بأوجه متعددة ومختلفة باختلاف الأجيال، فثقافة الشباب ليست ثقافة الشيوخ، كما تختلف الثقافة السياسية لدى النخبة أو الطبقة المثقفة عنها لدى طبقة الجماهير، كما تختلف في البدو عنها في الحواضر.[5] فمن خلال هذه الاختلافات يمكن تحديد الثقافة السائدة محليا والمتجلية في ثلاثة أنماط رئيسية متفاوتة من حيث الأهمية والممارسة، وذلك من خلال

ما توصل إليه كل من علي الدين هلال و نيفين مسعد: – ثقافة سياسية ضيقة بحيث أن غالبية الأفراد لا يملكون أدنى معرفة بالقواعد السياسية وحيثياتها كعدم المعرفة بالسياسة السائدة في البلاد أو برامج الأحزاب السياسية وما إلى ذلك، وهذا ما أسماه "غابرييل إلموند" وزميله "بوويل" (Powell) بالفئة الإدراكية في الثقافة السياسية، وهي المعرفة التي يراكمها الفرد في المجال السياسي. – ثقافة تابعة وهي ثقافة تتيح للأشخاص معرفة بقواعد اللعبة السياسية، غير أنهم يبقون تابعين لأشخاص أو أحزاب أو برامج حكومية، وهذا أيضا ما يسميه كل من غابرييل إلموند و بوويل بالعنصر العاطفي، حيث يتجلى في التعاطف من عدمه مع هذا الرجل السياسي أو ذاك، أو بقبول أو رفض هذا النظام السياسي أو ذاك، أو هذه الإيديولوجية أو تلك. – ثقافة سياسية مشاركة، وترتبط بمعرفة الجماهير ووعيها بالنظام السياسي في حركيته، وقواعده، ومؤسساته، ومدخلاته، ومخرجاته، وبأفرادها كمشاركين. يتكون هذا النمط من الثقافة حسب غابرييل إلموند و بوويل من خلال تعريف القيم، أو بعبارة أخرى، من خلال الحكم على الواقع السياسي سلبا أو إيجابا. وقد استطاع هذان العالمان إيجاز هذه النماذج الثلاثة للثقافة السياسية في: الثقافة الهامشية وثقافة الخضوع وثقافة المشاركة[6]. وقد أمكنتنا المعاينة الميدانية من تلخيص الثقافة السياسية المحلية في العنصر التالي.

2. الواقع والممارسة

تعتبر الثقافة السياسية المحلية مزيجا من النموذجين السابقين الأوليين، وهما الثقافة الهامشية و ثقافة الخضوع، أو الثقافة الضيقة و الثقافة التابعة، بينما يعتبر النمط الثالث قليلا إن لم نقل غائبا عن الساحة المحلية. فحسب "إرنست غيلنر" (E. Gellner) فإن الوحدات القبلية الشمال إفريقية كانت في السابق تعتبر كذلك (أي قبلية وتحكمها العصبية القبلية) كونها كانت تحاول حل مشاكلها والوقوف على شؤونها السياسية بنفسها، بل كانت تتمتع بنوع من الاستقلالية في هذا الجانب، فلم يكن هناك تدخل للدولة أو السلطة المركزية. غير أن هذه القبيلة لم تكن معزولة ومنغلقة على نفسها، بل كانت جزءا من الحضارة الإسلامية العريقة، تفتخر وبكل قوة بانتمائها للإسلام، فكانت بذلك على هامش مجتمع أكبر، مجتمع عالمي وليس قبلي فقط. وعلى ذلك، كانت هذه الوحدات القبلية تعتبر خارجة على القانون إذا ما حاولت معارضة الأوامر أو معارضة من يمثلون النظام المركزي. إذن، هناك فرق واضح بين قبلية مستقلة وكافية لنفسها بنفسها، وقبلية تتقاسم أفكارها ومعتقداتها مع مجتمع أوسع منها "تشعر في حالة معارضته بالخزي والعار"، بل وتتعرض للحرب والعقوبة إذا حاولت الخروج أو الاستقلال عن السلطة الوصية أو الحاكمة. وعليه يمكن القول حسب نظرة إرنست غيلنر عن القبيلة الشمال إفريقية أنها من هذا النوع[7].

ينطبق هذا تماما على الوحدات القبلية الحالية والمعاصرة، بحيث أنها لم تعد مستقلة بنفسها سياسيا عن السلطة المركزية، بل تعيش على هامش هذه السلطة وبفضلها، وتتداخل تصرفاتها وممارساتها المختلفة وأفكارها التقليدية مع أفكار هذه السلطة الحديثة، المتمثلة في القانون العام، وفي الدستور الوطني، و تتقولب مع تنظيماتها وتسير في قنواتها كالأحزاب السياسية والجمعيات، والنقابات،

ومختلف التنظيمات، وتصبح في كثير من الأحيان خاضعة تماما لهذه التنظيمات، بحيث يصبح دور الفرد وحتى الجماعة "مقتصرا على تلقي مخرجات النظام السياسي والامتثال لها وهو صاغر، لأنه لا يعرف أي بدائل أخرى وإن عرفها فهو عاجز أو غير راغب في أن يتحرك لطرحها ... وينبع عزوفه عن المشاركة السياسية من إدراكه بعدم جدوى هذه المشاركة"[8]. والدليل الذي استقيناه من الميدان يتمثل في خضوع القبيلة الحالية لقانون البلاد والسير في كنفه وحمايته، والدليل الآخر يتمثل في عدم وجود أية قبيلة مهما كانت درجة عصبيتها وتمسكها بقبليتها، مستقلة بذاتها خاصة في عملية الانتخابات أو الترشحات لمختلف المناصب المحلية والوطنية، فبعد معاينتنا للواقع السياسي للبلاد بشكل عام وللمنطقة محل الدراسة بشكل خاص، وبعد قراءتنا للقوائم الانتخابية، لاحظنا أنها تضم كلها عناصر تنتمي إلى مختلف الوحدات القبلية ولم نجد بالمقابل أية قائمة حرة أو متحزبة مستقلة بعناصر قبيلة بعينها، رغم أن الروح القبلية والعشائرية تلعب دورا مهما في عملية الانتخابات، بل أن القبيلة أصبحت مقسمة على عدة قوائم وأحزاب، وأصبحت إما هامشية أو تابعة وقليلا ما تكون مشاركة. فمفهوم الثقافة السياسية يؤدي إلى إعادة بناء النماذج القومية التقليدية[9]، وهذا ما نحن بصدده محليا.

3. المشاركة السياسية

لهذا العنصر علاقة وطيدة بالثقافية السياسية التي أتينا على ذكرها، ونعتبره نابعا منها وفي نفس الوقت مجسدا ومبلورا لها على المستوى الواقعي. و"تعتبر المشاركة السياسية عملية اجتماعية سياسية، العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع، وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق و إنجاز هذه الأهداف".[10]فالمشاركة السياسية يمكن تحديدها بتلك " الأنشطة التي يقوم بها أفراد المجتمع بهدف التأثير في العملية السياسية. ومن مظاهر تلك المشاركة: التصويت، وحضور المؤتمرات والندوات، ومطالعة الصحف وبيانات الأحزاب وبرامجها، والاتصال بالجهات الرسمية، والانخراط في المؤسسات الوسيطة مثل الأحزاب والنقابات، والترشح للمناصب العامة، وتقلد المناصب السياسية".[11]وهذه في رأينا من أهم الأنشطة في العملية السياسية سواء على المستوى المحلي أو الوطني، فكثيرا ما لاحظنا أن عددا من المواطنين، فرادى وجماعات، متحزبين أو أحرارا، يقومون بنفس الأعمال كمشاركة منهم وكمساهمة في العملية السياسية بغض النظر عن أهدافهم المرجوة من وراء هذه العملية. ففي المقابلات التي أجريناها مع المواطنين، استطعنا محاورة الكثير من المنخرطين في الأحزاب السياسية المختلفة أو حتى المترشحين لمختلف المناصب السياسية، ومنهم من يحتل مناصب مسؤولة في هذه الأحزاب. أما عزوف الكثير عن المشاركة السياسية لأسباب أو أخرى، والتي تحدث عنها محمد السويدي مطولا حيث يذكر أن من بين هذه الأسباب: أن الفرد قد يفقد الشعور بالانتماء للمجتمع، أو أنه يتأثر بأصدقائه أو جيرانه، أو كأن يرى بأن العمل السياسي لا جدوى منه وأن نتائجه غير مؤكدة أو غير مفيدة للمجتمع، أو نظرا لغياب عامل الإثارة والجدية كأن يرى في الانتخابات مثلا مجرد سيناريو أو ديكور لا طائل من ورائه، أو يتأثر بالمناخ السياسي العام الذي قد يتسم بالخمول والركود، وهذه كلها عناصر

نابعة من الثقافة السياسية بشكل عام[12]. ولقد أكد لنا عدد من المبحوثين عزوفهم عن المشاركة السياسية نظرا لعدة أسباب منها الوعود الكاذبة أو غياب الدافع القبلي والعائلي، وتتعدد الأسباب في عزوف الناس عن التصويت.

ب. المجتمع المدني

أردنا في هذا الجزء أن نشير، كنوع من المقارنة بين المجتمع الجزائري والمجتمع الغربي إلى ما يطلق عليه مصطلح "المجتمع المدني". فلا يمكن التحدث عن مجتمع مدني بمفهومه المعروف والمتداول في الغرب، لأن الجزائر، وعلى غرار دول المغرب العربي، تختلف في خصوصياتها عن الغرب، كما يمكن القول أن الجزائر مازالت في طور التأسيس لمجتمع مدني، بحيث لا يمكننا أن نضبط هذا المفهوم، على الأقل في الوقت الحالي والفترة الراهنة، إلا من خلال بعض التجليات لهذا المفهوم في عناصر ملموسة وواقعية، يمكن أن تعبر عن هذا المجتمع.[13] ويقصد بهذا المفهوم حاليا "مجموع الجمعيات والتنظيمات العاملة في الميدان الاجتماعي، والتي تهدف في آخر المطاف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية".[14] ويمكن أن نستخلص التعريف العام التالي بحيث يعبر المجتمع المدني في مفهومه الواسع عن العديد من العلاقات التي يقيمها الإنسان مع أقرانه، وهي في غالبية الأحيان علاقات اجتماعية، فهو ينتمي إلى فئات اجتماعية متعددة، ومؤلفة في نفس الوقت، من الأعضاء أنفسهم وكذا التضامن الوظيفي الذي يجمع هؤلاء الأعضاء بنوع من الهدف التكاملي في علاقات إيجابية أو سلبية والتي تؤلف شبكة متمازجة ومعقدة تتطور باستمرار، حيث يصبح المجتمع المدني فيها واقعة اجتماعية تاريخية وليس مفهوم قانوني، إنه حاصل اجتماع عدد كبير من الجماعات التي تختلط دون أن تذوب. إنه "مجتمع كلي"[15]. ويعرفه الدكتور العربي ولد خليفة في سياق حديثه عن المجتمع المدني الجزائري بأنه " شبكة منظمة أو شبه منظمة من النخب والقيادات السياسية والثقافية والاجتماعية تتمتع بالقدرة على الحركة والرد السريع والتأثير على مراكز القرار والإعلام بوجه خاص... وتضم الأطباء والمحامين والمهندسين والمناضلين والنقابيين أو الصحافيين والضباط والأساتذة والمفكرين والطلاب والمعلمين الخ..."[16].

أما فيما يخص المفاهيم المستقاة من الفكر والفلسفة والممارسة السياسية العالمية الغربية، فيمكننا أن نستعرضها باختصار. فلقد أكد هيغل في تحديده للمجتمع المدني بأنه تلك " التنظيمات والأنشطة التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة".[17] يعني ذلك أن المجتمع المدني في مفهومه العام يختلف عن السلطات والتنظيمات السياسية. ويعرفه "غرامشي" بأنه "مكونا من مكونات دولة الطبقة، بينما يكون المجتمع السياسي المكون الآخر". فهو إذن "مجموع التنظيمات والمؤسسات التي تحقق التوافق حول المجتمع السياسي وبالتالي تهدف إلى هيمنة مجموعة اجتماعية على المجتمع ككل. هذه التنظيمات والمؤسسات هي الكنيسة والنقابة والمدرسة وغيرها".[18] ويدخل في إطار هذا المفهوم بالنسبة للجزائر مجموع الجمعيات والمؤسسات والتنظيمات الاجتماعية. غير أنه، وعلى المستوى المحلي، يكاد هذا التنظيم أن يكون منعدما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التعاريف و

المفاهيم السابقة الذكر، اللهم إلا بعض الجمعيات المحلية، أو التنظيمات النقابية التابعة لمؤسسات وطنية، أو التنظيمات الخيرية ذات الطابع التقليدي، والتي تسعى من أجل تحسين المستوى المعيشي للمواطن، أو المساهمة في حل بعض المشاكل المتعلقة بالتعليم والصحة والبطالة. حيث أن هذه التنظيمات لا تلعب بشكل جلي دور الوسيط بين المجتمع والسلطة الحاكمة أو الدولة كما هي الحال بالنسبة للمجتمعات المدنية في الدول الغربية، وهذا على اعتبار أن مجتمعنا المحلي مجتمعا قبليا عشائريا[19]. وعندما تحدث حليم بركات عن الطبقات الأكثر هامشية وعجز واغتراب في الوطن العربي، ذكر أن من بين هذه الطبقات طبقة المثقفين، وأكد على أن تنشيطها وإدماجها، لا يمكن أن يتم إلا من خلال تنشيط المجتمع المدني من أجل تجاوز اغترابها، ولا يمكن تنشيط المجتمع المدني وتجاوز الاغتراب سوى بالديمقراطية الحقة والفاعلة[20]. لقد أصبح دور المجتمع المدني على المستوى المحلي محدودا جدا ويقتصر على بعض المبادرات الفردية التي غالبا ما تخضع للسلطة الحاكمة وتنعدم لديها الديمقراطية في اتخاذ القرارات، وعدم الشفافية في التسيير، وحب الزعامة والظهور السياسي[21].

ج. الزبونية و العملية الانتخابية

إن المشكلة الأساسية للشخص في بلدان العالم الثالث ليست في انه مستغلا ولكن في كونه أيضا مهددا، ولو ضمنيا، من طرف المضاربين السياسيين والحكام. فالبحث عن منصب إداري في السلم السلطوي يقابله انشغال للحصول على الثروات من طرف الفاعل السياسي، ونقصد به المسئول بصفة عامة، في مقابل أيضا أن يمنح زبائنه (العائلة و الأصدقاء) بعض الامتيازات. فالبحث عن السلطة في أي مستوى كان يترجم التعطش إلى القوة و حب التحكم والتملك، وإرادة تلبية المتطلبات الشخصية، ومحاولة مغازلة الشرف، و الثروات .... ولأجل الوصول إلى هذه الغاية، كل المصادر المستعملة بما فيها الوعود المتناقضة بشكل صارخ مع الوسائل الحقيقية للاستيلاء على السلطة تكون ممكنة.[22] إن ما يسميه "بيير بورديو" بالحقل السياسي، أو السوق السياسية، خاضع لقانون العرض والطلب، "إن التوزيع المتفاوت لأدوات إنتاج العالم الاجتماعي، والمعبر عنه بوضوح، هو ما يجعل ممكنا وصف الحياة السياسية بمنطق العرض والطلب؛ الحقل السياسي هو المكان حيث تتوالد، ضمن التنافس بين الفاعلين اللذين يجدون أنفسهم متورطين فيه، منتجات سياسية، مشاكل، برامج، تحليلات، تعليقات، مفاهيم، أحداث"[23]. وهو (الإنتاج السياسي). هذا الأخير الذي تتحكم فيه قوى السياسة أو ما يسمى بالمحترفين(الأحزاب والمرشحين، والقادة ورؤساء القبائل والعشائر وأعيان المجتمع)، في نظر بيير بورديو.

إن المتأمل للعملية السياسية يلاحظ مدى تلاحم، وفي أحيان تصادم كل ما هو تقليدي مع ما هو حديث، فالانتخابات مثلا، وعلى المستوى المحلي على وجه الخصوص، تصطدم ببنيات ذهنية قبلية وتصرفات تمليها الانتماءات العشائرية، بحيث تؤثر في عملية "ديمقراطية" هذه الانتخابات، وعملية اللعبة السياسية كما يحلو لكثير أن يسميها. فلا يمكن بذلك لأفراد قبيلة ما أن يتنصلوا من قبليتهم

وقيمهم التقليدية ليمارسوا الديمقراطية على وجهها الحديث، خاصة إذا سيطرت عليهم فكرة انتمائهم القبلي و ترسخت جذورها في ذهنياتهم، أو كان خضوعهم للمحترفين واضحا. حيث يتكون في الحقل السياسي، ودائما حسب بيير بورديو، ما هو قابل أو غير قابل للتصور، ما هو ضمني وما هو صريح، وما هو انطباع ذاتي وما هو موضوعي، ما هو معقول وما هو مستحيل، ما هو ممكن وما هو غير ممكن، هذا ما يطلق عليه بورديو في مجمله، وفي مواضع كثيرة، "النية السياسية"، مما يسمح للذين يحتلون مختلف المواقع باختيار المواقف المناسبة، والمتفق عليها، ويتجنبون في نفس الوقت المواقف "المشوهة" التي يمكن أن تجعلهم يصطدمون مع محتلي المواقع المعارضة في مجال الحقل السياسي، وفي هذا الحقل فإن الإكراهات تزن على خيارات المستهلكين (جملة الناخبين، والمشاركين السياسيين)، الخاضعين لسيطرة المحترفين.[24]

"إننا بالفعل عندما نلاحظ الشكل الذي تأخذه المشاركة السياسية على المستوى المحلي، نستخلص أنها تتم عبر العلاقات القرابية و الشخصية . بل وتصبح العلاقات القبلية عنصرا يراهن به في خضم الصراع و التنافس حول السلطة ، لتتحول السلطة إلى علاقات زبونية "[25].

إن عمليتي الانتخابات المحلية والتشريعية الأخيرتين ل يومي 17 ماي 2007 و 29 نوفمبر 2007 على التوالي، لم تكن سوى عملية تشكيل وإعادة تشكيل للذهنية التقليدية. فرغم ظهور الكثير من الشخصيات، التي كان لها حظا وافرا من التعليم، إلا أنها احتفظت بذهنياتها التقليدية، وكرست انتماءاتها القبلية والعشائرية، أو على الأقل العائلية في عملية التأثير على الناخبين للوصول إلى مناصب المسؤولية البرلمانية أو المحلية، مؤطرة بقوى اقتصادية وإيديولوجية تكمن وراءها مصالح مختلفة تسهل من عملية استغلال ذوي النفوذ المحلي المتمثل في الجاه والسلطة وفي رأس المال الرمزي.[26] إن " تشبث القبائل بالطقوس والأعراس، والمآتم، والاحتفالات الدينية، و"الطعم"[27]...الخ لإظهار التراتب الاجتماعي كل ذلك يغذي الزبونية، إذ هي مجرد عملية إعادة للإنتاج الاجتماعي في جو احتفالي"[28]. فالخطاب التقليدي كان له وزن ووقع كبيرين على الناخبين، وهذا زيادة على عمليات الزبونية التي تتم بين المرشحين والمقبلين على عملية الاقتراع من الناخبين، دون أدنى اهتمام سياسي أو ديمقراطي ببرامج الأحزاب أو برامج القوائم الانتخابية الحرة. هذه البرامج التي كانت غائبة عن الساحة السياسية في حملات التوعية الانتخابية تمهيدا لعملية التصويت والاقتراع واختيار المنتخبين الجدد[29].

إن الزبونية أو الزبائنية عبارة عن نسق (système) يقتضي أن يعمل الزعيم (المرشح تحديدا) هو شخصيا أو بواسطة وسطاء أو حلفاء، على مبادلة الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والإدارية بالولاء السياسي والدعم من طرف المتحزبين أو الأتباع، وتتلخص هذه المعادلة في: (ولاء = خدمات = تصويت = سلطة). يجب على المرشح، لكي يتمكن من تجسيد هذه المعادلة، أن يتمتع بنفوذ واسع في الحقل السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي (الخدماتي) والديني والطائفي إلى جانب الاستقطاب العائلي (أو العشائري) والمناطقي الجغرافي[30]. إذن، تتضافر كثير من المميزات

والخصائص التي تلعب الدور الهام في عملية الزبونية، وبالتالي التصويت لصالح مرشح بعينه، ويأتي على رأس هذه الخصائص التمتع بالانتماء القبلي والعائلي خاصة في المجتمعات المحلية، فالزعامات التقليدية لا تتعدى في كثير من الأحيان هذين الانتماءين. كما تتعلق الزبونية بحقل آخر وهو الحقل المالي والاقتصادي، حيث أصبحت الزعامة العائلية والانتماء القبلي تبحث عن التحالف مع أصحاب الثروات وملاّك القطاع الخاص من مؤسسات اقتصادية صناعية ومن كبار التجار والمقاولين، وذوي الثروات الفلاحية الواسعة. مما أعطى فرصة لظهور الرشوة السياسية، والضغط الاقتصادي الممارس على الناخبين، وكذا مظهر شراء الأصوات من خلال تأمين خدمات شخصية عينية للناخب أو من خلال نظام ما يسمى "المفاتيح الانتخابية" الذين يلتزمون تأمين عدد من الأصوات مقابل مبلغ من المال[31]. فلقد لاحظنا محليا كيف قام عدد من المترشحين بتوزيع مبالغ من المال على أفراد معينين قصد حثهم على العمل على جلب عدد كبير من الأصوات، والتأثير على توجهات الناخبين لصالح هؤلاء المترشحين، أو الوعود التي يقدمونها بقضاء مصالح الناس واحتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية في حالة فوزهم في الانتخابات.

خاتمة:

لم تحدث تغيرات كبيرة على الساحة السياسية وممارساتها خاصة في السنوات الأخيرة بغض النظر عن فترة التعددية الحزبية وفي بدايتها على وجه أدق، حيث توجهت السياسة إلى نوع من الانفتاح والتعدد والتغير الذي يمكن اعتباره نوع من الديمقراطية، ساهمت في رأينا في تقليص دور النظم التقليدية إلى حد ما. ورغم التحديث الذي تعرفه الساحة السياسية، ومحاولة تأسيس الدولة الحديثة وإرساء قواعدها، إلا أن التصرفات القبلية والتحالفات الضيقة تستمر في التطور تحت أشكال مختلفة للزبونية و"الأعيانية" (notabilisme) في الإطار الوطني، وتتقولب النظم التقليدية في الحديثة على غرار الكثير من المجتمعات العربية.

يقول ملحم شاوول عندما تحدث عن سلوك الناخب في العالم بصفة عامة، ودور المجتمع المدني في المجتمع العربي بصفة خاصة ما فحواه أن الفرد، أي المواطن "لم يعد ذلك الإنسان العاقل الحر الذي ولد في القرن الثامن عشر، بل هو مواطن نفعي/أناني يتصرف بدوافع مصلحته الشخصية...نلاحظ هنا أنه عندما تتزعزع أشكال التضامن التقليدية (العائلة، الجماعة الدينية[32]) أو الحديثة (الأحزاب، النقابات، الجمعيات) يتصرف المقترع ... كفرد لا يتأثر إلا بما تمليه عليه نظرته لمصالحه...ويضيف أن الأبحاث السوسيولوجية الحالية خاصة سوسيولوجيا الاقتراع، تقف عند هذا التقاطع بين "المقترع المبرمج اجتماعيا" و"المقترع المحدد بذاتيته وأناه" "[33]. كما يضيف الكاتب ملحم شاوول بعدا ثالثا للبعدين السابقين وهو ما أسماه ب:""البعد الوضعي"، أي تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية القائمة لحظة ممارسة الاقتراع. هذه الأوضاع أو الظروف تضيف عوامل تأثيرية جديدة على السلوك الاقتراعي منها مثلا طبيعة الاستحقاق (اقتراع وطني عام أو اقتراع محلي مناطقي لإدارة محلية أو مجلس بلدي)، أو المرجعية القانونية التي يجري ضمنها الاقتراع (وفاق عام على قانون

الاقتراع أو غياب هذا الوفاق)، أو المناخ السياسي الإقليمي أو العالمي، الخ"[34]. وهذا ما يؤدي إلى تقليص الدور المنوط بالمجتمع المدني ومؤسساته في العملية الديمقراطية.

الهوامش :

[1]–أنظر حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط9. 2006. ص 9.

[2]–جان وليام لابيار، السلطة السياسية، ترجمة إلياس حنا، سلسلة زدني علما، ط2. منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1977. ص 7–8. بتصرف.

[3]– لمزيد من المعلومات حول التنشئة السياسية أنظر: محمد قاسم عبد الله، التنشئة الاجتماعية للتفكير السياسي، مجلة الفكر العربي، ملف IV ، سبل التنشءة الاجتماعية وأدواتها، السنة 20، العدد97. بيروت، 1999.

[4]– أنظر علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002. ص 122–123.

[5]– لمزيد من المعلومات أنظر علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 123.

[6]– أنظر كل من: علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية، مرجع سابق ص 124–125. وأيضا جان ماري دانكان، علم السياسة، " ترجمة د.محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت. 1992. ص 156–157.

[7]– أنظر

E. Gellner, Système tribal et changement social en Afrique du nord, traduit de l'anglais par P. Coatalen , Annales marocaines de sociologie, Maroc, 1969. P. 17.

[8]– أنظر علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية، مرجع سابق ص 124.

[9]– جان ماري دانكان، علم السياسة، مرجع سابق، ص 160.

[10]– محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990. ص 159.

[11]– علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 127. أنظر أيضا بهذا الصدد: محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 159–160.

[12]– لمزيد من المعلومات أنظر محمد السويدي، مرجع سابق، ص 161–162.

[13]– لمزيد من المعلومات أنظر: الزهرة الصروخ، المجتمع المدني في المغرب، المفهوم و التجليات، في كتاب: الإصلاحات الدستورية والسياسية في المغرب العربي، تنسيق أحمد مالكي، سلسلة ندوات ومناظرات رقم15، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش 2002. ص 95–96.

[14]– الزهرة الصروخ، المرجع نفسه ص 96.

[15]– أنظر بهذا الصدد: جان وليام لابيار، السلطة السياسية، مرجع سابق، ص 51–52.

[16] – أنظرمحمد العربي ولد خليفة، الأزمة المفروضة على الجزائر، مقاربة أولية على هدى استراتيجية ثورة التحرير الوطنية، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، 1998. ص176.

[17]– الزهرة الصروخ، مرجع سابق، ص 96.

[18]– المرجع نفسه، ص 96.

[19]– لا يمكن لأفراد مجتمع كهذا أن تقيم علاقات موسعة. أنظر جان وليام لابيار، السلطة السياسية، مرجع سابق، ص 51.

[20]– حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 172.

[21]– لمزيد من المعلومات أنظر الزهرة الصروخ، المجتمع المدني، مرجع سابق، ص 98.

[22]– أنظر

ADDI Lahouari état et pouvoir dans les sociétés du Tiers Monde, le cas de l'Algérie. Approche méthodologique et sociologique du pouvoir politique et de l'état TH doc SD de Lucette Valensi EHESS Paris 1987. p 10.

[23]- بيير بورديو، التمثيل السياسي، ترجمة، رشيد شقير، مجلة الفكر العربي، السنة 11، العدد 59، بيروت، كانون الثاني، آذار، 1990. ص171.

[24]- أنظر بيير بورديو، التمثيل السياسي، مرجع سابق، ص 172 و ص 175.

[25]- رحمة بورقية : الدولة و السلطة و المجتمع ، دراسة في الثابت و المتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب ط1 دار الطليعة. بيروت 1991. ص 165.

[26]- نقصد بذلك الأشخاص ذوي التأثير عن طريق الثروات التي يمتلكونها أو الجاه المتمثل في المنصب الاجتماعي الذي تخوله عراقة النسب أو الانتماء السياسي التاريخي، كأن يكون من الشخصيات التي شاركت في ثورة التحرير أو تأسيس حزب مثلا، أو في إنشاء زاوية، وهذا نوع من رأس المال الرمزي. أنظر بهذا الصدد:

Haddad Lahcen, Le résiduel et l'émergent, le devenir des structures sociales traditionnelles (le cas de la tribu hors et dans la ville), publications de la faculté des lettres et de sciences humaines, série : Essais et études. Rabat. 2001. pp. 71-72.

[27]- نقصد بمصطلح "الطعم" أو "الوعدة" تلك الاحتفالية المتعددة الأبعاد الدينية والسياسية والاقتصادية التي تقام حول أضرحة الأولياء والصالحين، وتسخر لها الإمكانيات المادية والمعنوية اللازمة، وهي تقام مرة على الأقل في السنة خاصة بعد موسم الحصاد وجني المحاصيل الزراعية.

[28]- أنظر رحمة بورقية، مرجع سابق، ص 170.

[29]- إن غالبية المرشحين للانتخابات ليس لديهم تصور واضح لمعنى المشاركة السياسية، وليست لديهم برامج مسطرة، وأن المتحزبين منهم ليسوا على إلمام ببرامجهم الحزبية ولا بالفوارق الأساسية التي تميز هذه البرامج عن غيرها من برامج الأحزاب الأخرى .

[30]- أنظر بهذا الخصوص ملحم شاوول، مقاربة اجتماعية سياسية لمواقف وسلوك اللبنانيين في الانتخابات النيابية، في كتاب: الواقع والممكن في الممارسة الديمقراطية اللبنانية، إعداد وتحرير عاطف عطية، مؤسسة فريدريش إيبرت ومعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية والاتحاد الأوروبي. ط1. بيروت، 2003.. ص 46.

[31]- المرجع السابق، ص 47-48.

[32]- أيضا القبيلة أو العرش بالنسبة للبلدان العربية أو البلدان ذات الفكر القبلي، العشائري العصبي.

[33]- ملحم شاوول، مقاربة اجتماعية سياسية لمواقف وسلوك اللبنانيين في الانتخابات النيابية، في كتاب: الواقع والممكن في الممارسة الديمقراطية اللبنانية، إعداد وتحرير عاطف عطية، مؤسسة فريدريش إيبرت ومعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية والاتحاد الأوروبي. ط1. بيروت، 2003، ص 40-41.

[34]- أنظر ملحم شاوول، المرجع نفسه ص 41.